"أبو يعرب" يظهر من جديد

قانون إعادة شخصية "المختار" يواجه بريبة من أهالي بغداد

محلة قديمة في بغداد

استمر يراقب البيت لايام عدة،ويحاول ان يستفسر بين الحين والاخر عن معلومات تفيده في كتابة تقريره بخط يرضي عنه من يرأسه .علمت بهذه الخطوات بعد ان رجعت الى الوطن من غربة استمرت لاكثر من عشرين عاما، حيث كان "المختار" ابو يعرب يأتي كل يوم ليسأل اهلي عن سبب مغادرتي البلد؟وهل بعثت برسائل أم لا؟في حين انه كان متأكدا باني لن ابعث برسالة خوفا عليهم من بطش السلطات ،التي لابد انها كلفت اجهزتها الامنية والمخابراتية بقراءة اية رسالة تأتي من الخارج.

وائل نعمة – ايناس طارق
عدسة: ادهم يوسف

حيدر غادر العراق وهو في بداية العشرينيات من عمره إثر اضطهاد وملاحقة في المنطقة وفي الجامعة لانتمائه الى احد الجهات المعارضة للطاغية صدام .حينها قرر استثمار الفرصة وترك بغداد الى السويد بعد ان اقتربت الجهات الامنية والمخابراتية منه وحاولت ان تجره الى زنازين النظام المظلمة، ولولا مغادرته العراق لكان قد أصبح احد الهياكل العظمية في المقابر الجماعية.

لن ينسى اهل حيدر ما فعله مختار المحلة بهم،وملابسه "الزيتونية" التي يرتديها في كل مناسبة "صدامية" ويسحب وراءه امن المنطقة الى البيت ليأخذ احد ابنائهم الى غرف التحقيق ويرجعه بعد ان"تنشف" اخر قطرة في دمه.بالتأكيد فان المواطنين لن يرحبوا باي دور جديد لهذه الشخصية التي شوهت بشكل كبير وانحرفت عن واجباتها، ما جعل الناس تنفر منها ولا تحبذ عودتها الى ازقة ومحلات بغداد بعد ان تخلصوا منها بسقوط النظام. (المختارون) بدورهم قد تحول الكثير منهم الى معارض وناقم على النظام السابق وغيروا جلدهم بآخر ديمقراطي ،وربما الكثير منهم ادعى بانه مظلوم ومفصول سياسي!

قانون المختارين

الآن يعكف مجلس النواب على مناقشة مشروع قانون المختارين الذي اعد من قبل مجلس الوزراء ودققه مجلس شورى الدولة . هذا المشروع الذي وضع ،وحسب وصف الجهة التي كتبته ، بهدف إعادة تفعيل دور المختار بشكل حضاري ينسجم ومتطلبات الوضع الجديد في العراق، ومن اجل تمكينه من تقديم أفضل الخدمات للمواطنين ضمن منطقة عمله، كونه يمثل حلقة وصل بين المواطن والحكومة، ولغرض إدامة العلاقة والتواصل مع المجتمعات المحلية وتنظيمها، وتنظيم عمله.

القانون المقترح كان قد نظم منذ عام ٢٠٠٩، وتذكر المادة الأولى منه انه يهدف إلى تنظيم عمل المختار وتحديد جهة ارتباطه وبيان حقوقه وواجباته تجاه مواطني منطقة عمله وإضفاء الشرعية القانونية على الاعمال التي يقوم بها .على ان يكون لكل محلة ضمن حدود البلدية أو القرية مختار. وتضيف المادة الثانية "ينتخب المجلس المحلي بالاغلبية المطلقة المختار ويعين بقرار من المحافظ" . اما الثالثة فأكدت إن لكل قرية مختارا،وحددت القرية بمجموعة المساكن التي لايقل عدد ساكنيها عن (٣٠٠) فرد.

الجاسوس الحكومي

من جانبه يشير عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب الى ان طبيعة عمل المختار قبل عام ٢٠٠٣ جعلت الاهالي يتخوفون من ان يعود لممارسة الدور عينه.ويضيف امير الكناني " كان سابقاً يتم اختياره عن طريق الفرق الحزبية البعثية،ويكون هذا الشخص مسيسا ويشترط ولاؤه للحزب ،ويمثل لهم العين والاذن لنقل اخبار المواطنين . الامر الذي جعله بحسب الكناني يعد لدى الكثير من الاهالي اشبه بالجاسوس الحكومي.

ويؤكد الكناني إن القانون الجديد سوف ينظم عمله ويجعله يصب في صالح المواطن لان المسودة المقترحة نظمت وحددت سلطته. كاشفا ان الغاية من إعادة وظيفة المختار في المحلات السكنية هو لمعرفة الغرباء الذين يدخلون الى المناطق ،حتى لا تستغل لنشاط الإرهابيين.

الكناني يعتبر المختار اول من يعلم بالساكنين الجدد في المنطقة والمغادرين منها. وهو بذلك سيكون مسؤولا امام القانون في اعطاء المعلومات عن الاهالي للحفاظ على امن المناطق السكنية. مشددا على اهمية دوره في مساندة القوات الامنية بعمليات التفتيش التي لن تتم الا بعد اخذ موافقة واصطحاب مختار المحلة معهم.

كما اشار الكناني الى ان المختار في النواحي والقرى سوف يكون اسهل بكثير من المناطق السكنية في العاصمة لان الوجهاء في الناحية سوف يمثلونها والقرية كذلك، لكن ذلك سيكون أكثر صعوبة في المناطق السكنية في بغداد. متخوفا في الوقت نفسه من ان يميل المختار لحزب معين او يعلن ولاءه لجهة دون اخرى ، مطالبا بان يكون الشاغل لهذا المنصب مستقلا بصورة مطلقة.

وكانت قد اشارت المادة الثالثة من القانون المقترح الى الشروط الواجب توفرها في الشخص المرشح ليكون مختارا" أن يكون عراقي الجنسية وان لا يقل عمره عن (٤٠) عاما ولا يزيد على (٦٥) عاما ،وان يكون حسن السيرة والسمعة والسلوك ومتزوجا و حاصلا على شهادة الدراسة المتوسطة على الأقل بالنسبة لمختار محلة في مركز المدينة او في مركز الوحدة الادارية وحاصلا على شهادة الدراسة الابتدائية على الأقل بالنسبة لمختاري القرى".

فيما اعتبر عضو مجلس محافظة بغداد وجود المختارين بالظاهرة الايجابية، عادّه شخصية مقربة من الاهالي،لكن صدام حوله الى جاسوس.

واضاف كوريس ايشو في حديث خص به (المدى) إن المختار كان يعرف كل اهالي المنطقة،ولديه معلومات كاملة عن كل شخص يعيش فيها.لافتا الى ان النظام السابق استغل هذه الصفات لصالح سياسته القمعية وحولهم الى رجال مخابرات وامن.

ايشو يشكك في مدى قدرة تطبيق قانون المختارين في بغداد لوجود معوقات كبيرة في الجانب الامني،ووجود عوائل مرحلة من مناطق أخرى. مؤكدا ضرورة اختيار هذه الشخصية وفق شروط ومعايير دقيقة. مشيرا في الوقت نفسه الى انه لن يكون معينا من قبل الحكومة او وزارة الداخلية بل سيكون وفق الانتخابات، الامر الذي يعتبره ايشو بالايجابي .

من جانب اخر اوضح عضو مجلس المحافظة بان بغداد الان لا تعمل بنظام المختارين بل يقوم بهذا الدور المجالس البلدية ومكاتب المعلومات.

ويضيف القانون في المادة الثالثة ليؤكد ان يكون المختار غير ممارس لمهنة او حرفة تتعارض مع مهنة المختار، وان يكون ساكنا في ذات المحلة او القرية مدة لا تقل عن (١٠)سنوات، ومؤهل صحيا وبدنيا بشهادة من لجنة طبية رسمية مختصة ،وغير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف ، و لم يسبق له العمل او التعاون مع الاجهزة الامنية والقمعية التابعة للنظام المباد، وغير مشمول بقانون الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة رقم (١٠)لسنة ٢٠٠٨ ،وغير منتم الى اي كيان او حزب سياسي".

ويؤكد في المادة الرابعة ان يقدم طلب الترشيح الى المجلس المحلي للبت في قبوله او رفضه خلال (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيله في مكتب رئيس المجلس المحلي على أن تكون مدة تكليف المختار (٤) أربع سنوات ،و للمختار المنتهية مدة تكليفه اعادة ترشيح نفسه مجددا كما جاء في المادة الخامسة.

الخلافات الحزبية

من جانبه اكد رئيس المجلس البلدي في الكاظمية إن موضوع إعادة العمل بنظام المختارية كان محل نقاش منذ اكثر من سنتين بين المجالس البلدية والمحافظة.

واشار مسلم السعدي في حديث مع (المدى) الى ان قائممقام الكاظمية أرسل قبل فترة كتابا الى المجلس البلدي يدعوه الى تفعيل نظام المختار .لافتا الى انهم خاطبوا مجلس محافظة بغداد للاستفسار بشأن العمل بهذا الكتاب، وهم بدورهم ذكروا ان الامر على طاولة النقاش وسوف يعلموهم حال الانتهاء منه ، وحسب تصريح السعدي بأنه إلى الان لم يتم البت في قضية العمل بنظام المختارية.

■ مواطنون : كان يطاردنا للالتحاق بالجيش الشعبي .. واليوم نخشى تحوله إلى مخبر سري !

■ مجالس بلدية ومحافظات : وجوده ضروري للتخفيف عن كاهل الحكومات المحلية

■ لجنة الأقاليم البرلمانية تقترح : زيادة الراتب وإعطائه صلاحيات أوسع .. منها "حمل السلاح"

لسنة ١٩٧١ ، ومرافقة الاجهزة المختصة عندما يقتضي الامر إجراء التحري أو التفتيش أو إلقاء القبض على من يعنيهم الامر وفقا للقانون باستثناء المتهمين وفق المادة (١\٤) من قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣)لسنة٢٠٠٥ ، وعليه إخبار الاجهزة المختصة عن الحالات المشتبه بها التي تهدد الامن ، والاخبار عن التجاوزات على الاموال العامة ،وعن حدوث الامراض الانتقالية والاوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها ،واخبار رئيس الوحدة الادارية او المجلس المحلي أو أجهزة الشرطة عن الاعمال المنافية للأخلاق و الاداب العامة . فضلا عن وضع سجل للسكان ضمن منطقة عمله يتضمن رقم المحلة والزقاق والدار والمهنة لكل فرد من افراد العائلة ، وسجل بالعوائل الوافدة او النازحة و سجل اخر بالعوائل غير العراقية ضمن منطقة عمله، ،وسجل بالمحكومين والمطلق سراحهم الساكنين ، بالاضافة الى سجل الولادات والوفيات .

تجربة الشرطة المجتمعية

من جانب آخر يؤكد البعض اهمية دوره من الجانب الامني،لاسيما في مدينة كبيرة ومهمة مثل البصرة. علي المالكي وهو رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة البصرة اشار في تصريح لـ(المدى) إلى إن المجلس يرى ضرورة امنية في وجود المختار بمناطق المدينة.موضحا إن المجلس قام بوضع خطة تشمل مختار لكل ٢٠٠ الى ٢٥٠ منزلا.مؤكدا في الوقت نفسه ان نظام المختار معمول به في بعض المناطق مثل الزبير ولكن بدون راتب او صفة رسمية وانما كواجهة وشكل اجتماعي.

ويشار الى ان مشروع القانون الجديد اكد في المادة الثامنة ان تصرف للمختار عن مدة تكليفه البالغة اربع سنوات مكافأة شهرية مقدرها ٢٥٠ الف دينار تخصص ضمن موازنة المحافظة.

على صعيد اخر لم يكن المالكي متخوفا من تحول شخص المختار الى مخبر سري ،موضحا "ان عمله سيكون علنيا وسينهي وجود المخبر السري ".مشددا في الوقت نفسه على تجارب فاشلة مع المجالس المحلية والاجهزة الامنية في محاولة معرفة الاشخاص والاهالي في مناطق البصرة ،فيما التجارب نجحت مع المختار في هذا المجال.

كما تمنى رئيس اللجنة الامنية ان يتبع العراق النموذج القائم في اليابان بتشكيل مايسمى بالشرطة المجتمعية، وهي الحلقة الواصلة بين الاهالي و وزارة الداخلية، حيث يكون المختار جزءا من هذه المنظومة ويكون من اهل المنطقة وتابعا للشرطة. منتقدا في الوقت نفسه سطحية تعامل وزارة الداخلية مع ملف الشرطة المجتمعية الذي أنشأته في الآونة الأخيرة ودرّب عدد من ضباط الشرطة في داخل وخارج العراق عليه وبذلك العمل أصبح صوريا وليس حقيقيا، معتبرا ان التطبيق الفعلي لهذه المنظومة سوف يجنب البلاد الكثير من المشاكل والخروقات الامنية.

وكانت قد باشرت وزارة الداخلية العمل ببرنامج الشرطة المجتمعية عام ٢٠٠٨ كأول تجربة عراقية في الشرق الأوسط تربط المواطن بالاجهزة الامنية. ويتركز عملها على بناء جسور الثقة بين المجتمع والشرطي، وخلق شعور من الثقة لدى المواطن بأن تعامله مع الشرطة في الاخبار عن أي نوع من أنواع الجرائم سوف لن يلحق به أي أذى.

لن يتحول إلى مخبر سري

في حين اعتبر مجلس محافظة صلاح الدين وجود المختار بالعامل المكمل للملف الامني،لاسيما وانه يتابع الساكنين الجدد في مناطق المحافظة.

واكد فراس توفيق المسؤول في مجلس المحافظة في اتصال مع (المدى) ان المختار موجود في معظم مناطق المدينة ولم يلغ دوره بعد سقوط النظام. مشددا على اهمية وجوده في الجانب الامني ،وانه يساعد الجهات الأمنية في عملها حيث يقوم بطلب مستمسكات الساكن الجديد خلال يومين من سكنه ، والا يطرد من المنطقة بعد مرور ثلاثة أيام إذا لم يحضر مستمساكاته الى المختار.وهو ماتعده الحكومة المحلية في صلاح الدين امرا مهما لمعرفة الغرباء.

من جانب اخر يشير توفيق الى ان المختار يقوم بمرافقة القوات الامنية خلال المداهمات والتعريف بالاشخاص الساكنين بدل وقوع بعض الالتباسات في الشخصيات وهي حالة حدثت كثيرا خلال المداهمات.مؤكدا ان لا مخاوف من تحول المختار الى مايشبه المخبر السري لانه وحسب تجربتنا مع المختارين فانه يتحمل المسؤولية عن اي اخبارية غير صحيحة.

وعن الراتب المقترح إعطاؤه إلى المختار في حالة اقرار القانون الجديد فقد اعتبره توفيق بانه مبلغ جيد يتناسب وطبيعة عمله، لاسيما وانه لا يتقاضى الآن أي راتب عدا رسوم غير الرسمية.

من جانبه اكد نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار أن المحافظة لم تلغ دور المختار بل انها غيرت من الشخصيات وابعدت المشمولين بقانون اجتثاث البعث.

واضاف عبد الهادي السعداوي في اتصال مع (المدى) باننا سبق وان طلبنا من رئيس الوزراء تفعيل دور المختارين وتشريع قانون خاص بهم واعطائهم رواتب.مؤكدا في الوقت نفسه ان المختار جزء من الحكومة ومن المنظومة الامنية .مشددا على ضرورة اختيار الشخصيات الجيدة للاضطلاع بهذا الدور،لاسيما انه سوف تعتمد عليهم الجهات المحلية في تحديد المجرمين .

من جانب اخر يؤكد السعداوي إن الأهالي متفاعلون بصورة ايجابية مع المختار، والمجلس يعتمد عليهم في توزيع المشتقات النفطية ومراقبة اداء اصحاب المولدات الاهلية، وهم يقومون بهذا الدور تطوعا بدون رواتب.

فيما اوضح نائب رئيس مجلس محافظة الأنبار ان المختار ورد منصبه في اصول المحاكمات الجزائية ،وهو من ضمن الاشخاص المخولين قانونيا باداء عملهم.

واضاف سعدون عبيد الشعلان في اتصال أجرته معه (المدى) إن الأنبار أعطت أهمية كبيرة للمختار ،واعدت خطة لتنظيم عملهم واعطائهم رواتب تصل الى ١٥٠ الف دينار،وكل واحد منهم يعمل ضمن منطقة معينة حددت له عبر لقاءات واجتماعات مع المجلس وارتباطه برؤساء الوحدات البلدية. مشددا في الوقت نفسه على انه ساعد الحكومة المحلية في المحافظة في إلقاء القبض على الإرهابيين وتحديد العوائل النازحة من المحافظات القريبة

الاستقلالية شرط مهم

من جانبه أشار الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي إلى ان تشريع قانون بخصوص المختارين ليس جديداً وهو موجود ونافذ العمل سابقاً والقانون الجزائي نص على فقرة عمل المختار واوضح ان كل عملية ضبط او تفتيش او اعتقال لن تكون الا بعد العودة لمختار المحلة .

الساعدي اعتبر في حديث مع (المدى) ان إقرار العمل من جديد بقانون المختارية افضل شرط هو ان يكون مستقلاً ولا يميل لجهة حزبية وان يكون حيادياً ويحمي ابناء المنطقة من الغرباء وان لايسمح باستغلال منصبه لاشاعة الخوف والرعب . متخوفا من ان يعود المختار الى دوره السابق ايام النظام المباد .

ملاحظات لجنة الأقاليم

من جانبها أوضحت لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في مجلس النواب ملاحظاتها بشأن المشروع في دراسة اعدتها وحصلت المدى على نسخة منها، حيث تؤكد انها تؤيد المشروع وتقترح رفع مكافأة المختار من (٢٥٠ الف دينار شهريا الى ٤٠٠ الف دينار شهريا) لكي تغنيه عن تقاضي اي مبلغ من المواطنين.

وان يسمح للمختار بان يتقاضى راتبه التقاعدي ان كان من المتقاعدين مع المكافأة اعلاه استثناءً من قانون التقاعد الذي لايسمح بالجمع بينهما .لكي لا يعزف المتقاعدون عن العمل في حقل المختارين.

كما اقترحت ان يسمح للمختار بحيازة مسدس من مركز الشرطة المختص على سبيل الاعارة لكي يدافع عن نفسه عند الحاجة. ويسمح له ايضا باستخدام السلاح كأي شرطي للدفاع عن نفسه لانه مكلف بخدمة عامة – ويتمتع بالحماية التي يتمتع بها الشرطي عند استخدامه هذا السلاح في المهام المكلف بها عند مرافقة الاجهزة الامنية في التحري والتفتيش . داعين الى ان يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الشرطي عند اصابته بضرر مادي او جسدي جراء الواجب المكلف به وفقا لقرار لجنة تحقيقية . كأن يصاب بعجز في صحته او يفقد حيلته من جراء الخدمة وبسببها عندئذ يكون كشأن الشرطي في هذا المجال .

كما انتقدت اللجنة المشروع لانه خلا من نص يمنح المختار راتبا تقاعديا عند انتهاء مدة تكليفه لذا نقترح منحه مكافأة نهاية خدمة، راتب مقطوع يعادل مكافأة شهر واحدا مضروبا بستة أشهر يتقاضاها دفعة واحدة عند انتهاء خدمته .

الأهالي والمختار

على ما يبدو إن عودة المختار في احياء وازقة بغداد تثير جدلا أوسع من باقي المحافظات. حيث يقول فريق الرافضين لعودته انه لعب أدوارا سلبية في فترة النظام السابق، واقتصر عمله على مراقبة الاهالي بدلا من حل مشاكلهم، ويعتبر اخرون ان وجود المختار في الوقت الحالي لايضمن حياديته، ويتخوف معظمهم من تحوله الى مخبر سري .فيما يعتبر الفريق المؤيد بالرجوع الى شخصية المختار النظيفة هذا المشروع بالضروري لاسيما وان معظم الخروقات الامنية جاءت على خلفية دخول شخصيات غريبة الى المناطق السكنية وتنفيذ العمليات الاجرامية من داخل منازل وبين العوائل.

على صعيد اخر يتهم بعض المواطنين في المحافظات الاخرى التي لايزال فيها المختار يمارس دوره فيها بانه يحتكر توزيع المشتقات النفطية على أقاربه وأصدقائه ويزكي عددا من العوائل غير المستحقة للحصول على اعانات شبكة الحماية الاجتماعية .

بالمقابل يذكر ابو حيدر احد سكنة منطقة بغداد الجديدة ان شخصية المختار وجدت منذ زمن بعيد في فترة الحكم العثماني وكان له منصب ودور كبير يساوي منصب المحافظ .معتقدا ان من الضروري توسيع صلاحياته الان وإعطاءه الحق في تتبع سجلات الداخلين والساكنين في المحلات والازقة.

اما ابو سحر مختار سابق في احد احياء بغداد فيشير من جانبه الى اهمية اعادة دور المختار على الرغم من قيام بعض الجهات بدوره، الا ان وجوده يقدم عونا ومساعدة للقوات الامنية في رصد التحركات المشبوهة في المناطق السكنية. معتقدا ان تفعيل دورهم بشكل صحيح قد يلغي الحاجة الى بقاء السيطرات الامنية في مداخل المناطق السكنية.

وعن الدور الذي كان يمارسه المختار في زمن الدكتاتورية يؤكد ان الجهات الأمنية في المناطق هي من كانت تطلب منهم تقديم بلاغات ضد الهاربين من الخدمة العسكرية ، كما يطلبون تسجيل اسماء اشخاص لالحاقهم بالجيش الشعبي .مشددا على ان الكثير منهم كان يرفض اداء هذا الدور.

وكانت قد قررت محافظة بغداد في وقت سابق إعادة العمل بنظام "مختار الحي"، وقالت اللجنة الامنية في مجلس المحافظة بانه ناقش موضوع إعادة العمل بنظام مختار الحي من كافة جوانبه خلال الاتفاق بين أعضاء مجلس محافظة بغداد وقيادة عمليات بغداد. وكانت النتيجة التي خرجت بها اللجنة هي ضرورة إعادة العمل بنظام مختار الحي لوجود الكثير من النقاط الإيجابية التي يوفرها هذا النظام، والتي تصب بالتالي في تعزيز استقرار الوضع الأمني العام.

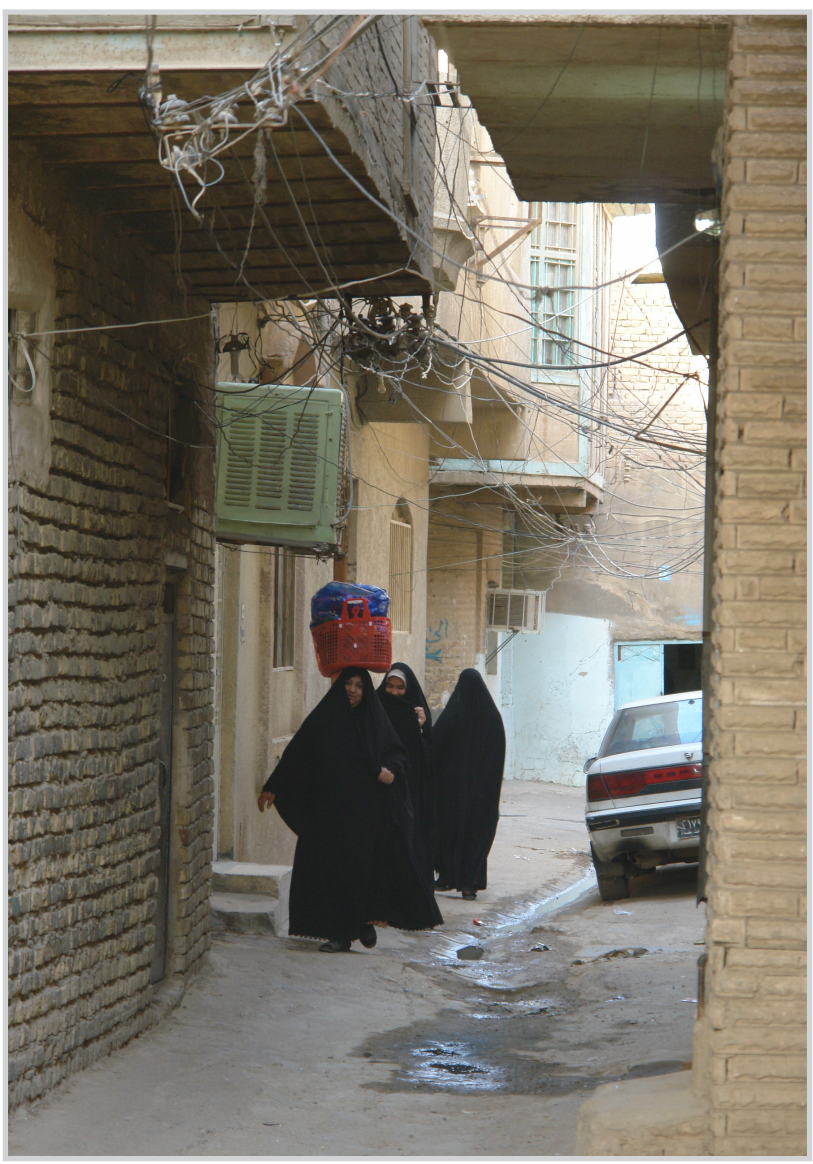
ازقة تؤيد واخرى ترفض (المختار)